



## إنصاف الشركات وتخفيف الأعباء الملقاة عليها أولويات شركة البورصة

## 125 شركة مدرجة تستفيد من خفض رسوم الاشتراك بالبورصة

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر مسؤولة أن 125 شركة مدرجة في البورصة من أصل 175 تدخل ضمن الفئة الأولى والثانية والثالثة من جدول الرسوم السنوية الجديدة المقررة على الشركات المدرجة والتي تتراوح بين 10 آلاف دينار كحد أدنى و50 ألف دينار كحد أقصى، علماً أن هناك 50 شركة مدرجة ستطبق عليها الرسوم الأكثر من 50 ألف دينار.

وسيدخل قرار الرسوم الجديدة حيز التنفيذ اعتباراً من العام الجديد، ووفقاً للمصادر فإن الرسوم السنوية الجديدة فيها إنصاف كبير للشركات المدرجة ويخفف من الأعباء الملقاة على عاتقهم، حيث سيتمتع نحو 71٪ من الشركات المدرجة من خفض رسوم الاشتراك، وبحسب القرار الصادر يوم الخميس الماضي من قبل الرئيس التنفيذي لشركة البورصة محمد العصيمي، فإن الرسوم توزعت على 7 فئات رئيسية من الشركات، وفقاً لمعيار القيمة السوقية للأسهم، بخلاف معيار رأس المال الذي تم تطبيقه قبل 2018، ومعدل التداول الذي تم تفعيله منذ بداية العام الحالي.

وذكرت المصادر أن هناك 93 شركة ينطبق عليها رسوم تقدر بـ 10 آلاف دينار كحد أدنى و20 ألف دينار كحد أقصى، فيما يوجد 17 شركة تقدر رسومها السنوية بنحو 20 ألف دينار كحد أدنى و30 ألف دينار كحد أقصى، وهناك 15 شركة يبلغ رسومها السنوية 30 ألف دينار كحد أدنى و50 ألف دينار كحد أقصى. وقالت المصادر أن هناك 50 شركة مدرجة من أصل 175 شركة ستدفع رسوم اشتراك سنوية تبلغ قيمتها أكثر من 50 ألف دينار، والمبرر الأساسي وراء رفع الرسوم على الشركات المدرجة ذات القيمة السوقية الكبيرة، أنها شركات قيادية وتشغيلية يستفيد معظمها بشكل مباشر من أعمال التطوير التي تشهدها البورصة، والأموال الأجنبية التي باتت أكثر حضوراً على أسهم تلك الشركات، سواء كانت بنوكاً أو شركات خدمية وغيرها.

وبحسب جدول الرسوم الجديد ستكون رسوم معظم الشركات بين 10 آلاف دينار و30 ألفاً مقارنة بـ 50 ألفاً التي كانت مقررة قبلاً، إذ إن فئات الرسوم الجديدة السبع تبدأ بفئة تشمل الشركات التي قيمتها السوقية أقل من 26 مليون دينار، وهذه الفئة مطالبة بسداد 10 آلاف دينار إلى 20 ألفاً كحد أقصى، بما يمثل 0,1٪ من قيمتها السوقية.

أما الشركات ذات القيمة السوقية بين 26 مليون دينار إلى ما دون الـ 36 مليوناً، فمطالبة بدفع رسوم تتراوح قيمتها بين 20 و30 ألف دينار سنوياً، بواقع 0,085٪ من القيمة السوقية.

فيما تقدر رسوم الفئة الثالثة بـ 30 ألف دينار إلى 50 ألفاً، بما يمثل 0,075٪ من قيمتها السوقية، وتشمل هذه الفئة الشركات التي تتراوح قيمتها السوقية بين 36 مليون دينار وما دون الـ 70 مليوناً، وحدد القرار رسوم الفئة الرابعة التي تقدر القيمة السوقية لشركاتها بين 70 مليون دينار وما دون الـ 100 مليون بـ 50 إلى 70 ألف سنوياً، بما يمثل 0,065٪ من القيمة السوقية.

أما الفئة الخامسة فتراوحت رسومها بين 70 و90 ألف دينار، على الشركات ذات القيمة بين 100 مليون دينار وما دون الـ 150 مليوناً، بنسبة 0,055٪ من



عدد الشركات	الحد الأدنى	الحد الأعلى
93	10,000	20,000
17	20,000	30,000
15	30,000	50,000

قيمته السوقية، في حين بلغت رسوم الشركات ذات القيمة بين 150 مليون دينار وما دون 500 مليون بين 90 ألف دينار و110 آلاف دينار سنوياً، بواقع 0,045٪ من قيمتها السوقية، في حين أصبحت الفئة السابعة والأخيرة من الشركات، والتي تبدأ قيمتها السوقية بنصف مليار دينار، مطالبة بسداد رسوم سنوية بواقع 110 آلاف دينار إلى 125 ألفاً، بما يمثل 0,035٪ من قيمتها السوقية.

وكان العديد من الشركات اشتكى من ارتفاع الرسوم السنوية ولجوء البعض إلى الانسحاب

من البورصة، فضلاً عن أن بعض الشركات تعاني من ضعف التداول بل يصل لانعدام التداول على أسهمها، حيث تعتبر قيمة المصاريف التي تتكبدها الشركات كرسوم سنوية مقابل الإدراج أحد العوامل وراء هروب الشركات من البورصة، فضلاً عن القواعد الصارمة للحكومة التي فرضتها هيئة أسواق المال.

وتختلف أكثر من 10 شركات عن سداد الاشتراك السنوي في البورصة عن عام 2019 ولجات البورصة إلى وقف التداول عن أسهمها اعتباراً من يوم الأحد 5 يناير المقبل.

## «هيرميس»: 3,8 مليارات دولار استثمارات أجنبية تندفق للأسهم الكويتية

علاء مجيد

بحجم استثمارات 328 مليون دولار بوزن نسبي 7 نقاط أساس وخامساً جاء سهم أجيليتي بحجم استثمارات أجنبية متوقعة هو 189 مليون دولار بوزن نسبي 4 نقاط أساس وسادساً حل سهم بنك بوبيان بحجم استثمارات متوقع بـ 138 مليون دولار بوزن نسبي 3 نقاط أساس ثم جاء سهم المياني في المرتبة السابعة بحجم استثمارات متوقع 116 مليون دولار بوزن نسبي نقطتي أساس تلاته سهم بنك الخليج بحجم استثمارات أجنبية متوقع 111 مليون دولار بوزن نسبي نقطتي أساس.

يذكر أن منذ بداية العام وخلال الـ 11 شهراً الماضية قام الأجانب بخصم 1,769 مليار دولار (ما يعادل 537,6 مليون دينار) في الأسهم الكويتية كصافي شراء لتعاملاتهم خلال تلك الفترة. ليصبح العام 2019 عام الاستثمار الماراثوني للأجانب وهو ما يعكس رؤية إيجابية على المدى الطويل.

## هيومن سوفت بالصدارة

وعلى صعيد قائمة الأسهم الصغيرة والمتوسطة من حيث القيمة السوقية حيث حددت هيرميس ثمانية أسهم تستحوذ على 70 نقطة أساس باستثمارات تصل إلى 53 مليون دولار سوف تندفق إلى تلك الأسهم.

وجاءت هيومن سوفت في صدارة الأسهم الثمانية بوزن نسبي يصل إلى 12 نقطة أساس بحجم استثمارات تصل إلى 9 ملايين دولار تليها بنفس القيمة تقريباً شركة بوبيان للبتروكيماويات بوزن نسبي يصل إلى 11 نقطة أساس وبنفس الوزن شركة صناعات القابضة بقيمة استثمارات تصل إلى 8 ملايين دولار ثم بنك وربة بوزن نسبي 9 نقاط أساس وحجم استثمارات تصل إلى 7 ملايين دولار تليها بوزن نسبي أقل وحجم استثمارات أقل تتراوح بين 2 و5 ملايين دولار كل من أسهم كيبكو وKib وطيران الجزيرة ومجموعة الامتياز الاستثمارية والمتكاملة القابضة والوطنية العقارية.

تتوالى تقارير الأبحاث وتتسارع إلى احتساب قيمة الاستثمارات الأجنبية التي سوف تندفق إلى بورصة الكويت بعد إعلان ترقيتها إلى مؤشر MSCI للأسواق الناشئة على أساس احتساب قيمة الاستثمارات الخاملة التي سوف تتبع المؤشر بالكامل بناء على الوزن النسبي وأحدث تلك التقارير ما توقعته شركة هيرميس للأبحاث من بلوغ الوزن النسبي للبورصة الكويتية 76 نقطة أساس لثمانية من الأسهم الكبيرة و70 نقطة أساس للأسهم متوسطة الحجم لتبلغ قيمة الاستثمارات الأجنبية المتوقع تدفقها 3,8 مليارات دولار.

وكانت MSCI قد أعلنت مؤخراً عن الموافقة على ترقية بورصة الكويت إلى مصاف الأسواق الناشئة على أن يتم الانضمام فعلياً للمؤشر في مايو 2020 وذلك بعد أن تمت البورصة تنفيذ شروط الترقية التي تمت مراجعتها في نوفمبر الماضي وهي توفير هيكل الحسابات المجمع وعمليات تقابل حساب الاستثمار الواحد للمستثمرين الأجانب.

## الثمانية الكبار

توقعت هيرميس أن يتدفق 3,74 مليارات دولار إلى ثمانية من الأسهم الكويتية يتصدرها سهم الوطني بوزن نسبي يصل إلى 34 نقطة أساس بحجم تدفقات يصل إلى 1,68 مليار دولار ليستحوذ على أكبر حجم من الاستثمارات التي سوف تندفق إلى البورصة الكويتية، فيما حل بيت التمويل الكويتي في المرتبة الثانية بعد الوطني بحجم تدفق استثمارات أجنبية يصل إلى 787 مليون دولار حيث يصل الوزن النسبي للسهم في المؤشر إلى 16 نقطة أساس وجاء سهم بنك الأهلي المتحد في المرتبة الثالثة بحجم استثمارات بلغ 390 مليون دولار بوزن نسبي 8 نقاط أساس.

وجاء سهم زين في المرتبة الرابعة

## مقابل إنهاء خدمات 14 قيادياً

## «مؤسسة البترول»: مددنا خدمة 8 قياديين منذ 2017 حتى ديسمبر 2019



ورصدت المصادر أنه يتم انتهاء خدمة العاملين في القطاع النفطي بعد إتمام 35 سنة خدمة مسجلة في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وذلك تنفيذاً لتوجيهات مجلس الوزراء واستناداً إلى اللائحة الإدارية بشأن انتهاء الخدمة لعدم تجديد العقد.

وبالنسبة لوزارة النفط فإنه يتم التساقط في الوزارة بناء على قرارات وتعاميم الخدمة المدنية بإحالة الموظف إلى التقاعد بعد إتمام الخدمة الفعلية 30 عاماً وما فوق، مشيرة إلى أنه لا يوجد لدى وزارة النفط أي موظفين تم استئناؤهم من قرار الإحالة إلى التقاعد. وعن الحالات التي تم إنهاء خدماتها بعد تجديد العقد ولم تصل أعمارهم إلى 55 سنة حسب توجيهات مجلس الوزراء، ناصر الصالح ونائب العضو المنتدب للتسويق العالمي عماد العبدالكريم، ولا يوجد لدى وزارة النفط موظفون لم تصل أعمارهم إلى 55 عاماً أحيلوا إلى التقاعد.

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة أنه تم تمديد عقد عمل 8 قياديين في المؤسسة (المبنى الإداري) رغم تحقق شروط إنهاء العقد منذ يناير 2017 حتى سبتمبر 2019، وذلك للاستفادة من خبراتهم، وفي المقابل تم إنهاء خدمات وحول الأسس التي تم بناء عليها إنهاء خدمة العديد من القياديين في القطاع النفطي قالت المصادر أن المادة (7-1) من الباب 11 من اللوائح الإدارية ونظام العاملين في مؤسسة البترول الكويتية نصت على أن تنتهي خدمة الموظف ببلوغه سن الستين ويجوز في حالات استثنائية ولأسباب جوهرية تقتضيها مصلحة العمل بناء على طلب العضو المنتدب التابع له الموظف وموافقة العضو المنتدب لإدارة مد خدمة الموظف الذي يبلغ هذه السن بشرط توافر اللياقة الصحية لأداء كامل مهام الوظيفة التي يشغلها لمدة سنة قابلة للتجديد بحد أقصى 5 سنوات.

والعقارات. وبالنسبة للبنوك الخليجية، كان انكشافها على الاقتصاد التركي أحد أكبر مصادر المتاعب في العام الماضي.

وترى وكالة ستاندر أند بورز زيادة رأس المال تحدياً للبنوك الإقليمية، وقد استغلت البنوك الخليجية على الأقل الفرصة للانتقال إلى المعايير الدولية التاسعة لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) في عام 2018 للتعرف على تأثير الدورة الاقتصادية الأضعف على مؤشرات جودة الأصول بطريقة محافظة نسبيًا.

ويبلغ معدل رأس المال المعدل للمخاطر لدى البنوك الخليجية حوالي 11٪.

ويضيف داماك: «بالنظر إلى كيفية تحرك هذه النسبة على مدى 5 سنوات، يمكننا أن نرى أنها تتدهور نوعياً وكماً». من ناحية جودة الأصول،

من المرجح أن تشهد الأصول في 2020 تدهوراً مستمرا وإن بوتيرة أبطأ من الأعوام القليلة الماضية. وتبلغ مستويات القروض المتعثرة الإقليمية حوالي 3٪، وستستقر على نطاق واسع في 2020 عند مستوى 3,5٪.

ويبلغ إجمالي أصول البنوك الكويتية 264,6 مليار دولار، فيما بلغت الأرباح الصافية 3,2 مليارات دولار وبلغ معدل كفاءة رأس المال 18,3٪. وتحل بذلك المركز الرابع خليجياً من حيث حجم الأصول بعد كل من الإمارات والسعودية وبنوك خليجية أخرى التي بلغت قيمة الأصول المصرفية فيها 623,8 مليار دولار و408,9 مليارات دولار على التوالي.

والعقارات.

وبالنسبة للبنوك الخليجية، كان انكشافها على الاقتصاد التركي أحد أكبر مصادر المتاعب في العام الماضي.

وترى وكالة ستاندر أند بورز زيادة رأس المال تحدياً للبنوك الإقليمية، وقد استغلت البنوك الخليجية على الأقل الفرصة للانتقال إلى المعايير الدولية التاسعة لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) في عام 2018 للتعرف على تأثير الدورة الاقتصادية الأضعف على مؤشرات جودة الأصول بطريقة محافظة نسبيًا.

ويبلغ معدل رأس المال المعدل للمخاطر لدى البنوك الخليجية حوالي 11٪.

ويضيف داماك: «بالنظر إلى كيفية تحرك هذه النسبة على مدى 5 سنوات، يمكننا أن نرى أنها تتدهور نوعياً وكماً». من ناحية جودة الأصول،

من المرجح أن تشهد الأصول في 2020 تدهوراً مستمرا وإن بوتيرة أبطأ من الأعوام القليلة الماضية. وتبلغ مستويات القروض المتعثرة الإقليمية حوالي 3٪، وستستقر على نطاق واسع في 2020 عند مستوى 3,5٪.

ويبلغ إجمالي أصول البنوك الكويتية 264,6 مليار دولار، فيما بلغت الأرباح الصافية 3,2 مليارات دولار وبلغ معدل كفاءة رأس المال 18,3٪. وتحل بذلك المركز الرابع خليجياً من حيث حجم الأصول بعد كل من الإمارات والسعودية وبنوك خليجية أخرى التي بلغت قيمة الأصول المصرفية فيها 623,8 مليار دولار و408,9 مليارات دولار على التوالي.

## قد تكون أكثر إحساساً بالمخاطر في 2020

## 40٪ من قاعدة ودائع البنوك الخليجية.. بلا فائدة

محمود عيسى



## البنوك الكويتية الرابعة خليجياً من حيث حجم الأصول

أسعار الفائدة سيكون سلبياً لربحية البنوك الخليجية، حيث أن هيكل أصولها وخصومها يشير إلى أن حوالي 40٪ من قاعدة ودايعها في المتوسط هي ودائع بلا فائدة وبالتالي فليست لها حساسية تجاه أي تباين في أسعار الفائدة. لكن الأمر ليس كذلك في جانب الأصول، التي يكون بعضها مرتبطاً بأسعار عائمة وتتأثر سلباً بانخفاض أسعار الفائدة، ما يعني احتمال انخفاض سعر الفائدة الوطنية ومن المرجح أن تنخفض الربحية أيضاً. وفي هذا السياق، ستجد العديد من بنوك المنطقة مضطرة لتخفيض التكاليف واستخدام أي تقنية متاحة لتبسيط العمليات.

وتقول الوكالة إن المشاكل في أسواق العقارات والضخمة المخزونات الرأسمالية الضخمة والسهولة العالية لبنوك دول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها إيجابية. كما ستدفع برامج الإنفاق الحكومي نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى 2,6٪ في 2020، ما يوفر ظروفاً تشغيلية مواتية لبنوك المنطقة وفقاً لما يقوله نائب الرئيس وكبير مسؤولي الائتمان في الوكالة نيتيش بوجانجاروالا.

كبير في أسعار النفط. ولما كانت الغالبية العظمى من البنوك المصنفة من قبل ستاندر أند بورز تتمتع بنظرة مستقبلية مستقرة، فإن ذلك مؤشر على أن مثل هذه الأحداث الدراماتيكية ليست متوقعة.

وفي واقع الأمر، قد تكون معظم البنوك الخليجية في 2020 أكثر إحساساً بالمخاطر، وهي الظروف والتحديات الأكثر صرامة بوجه عام في توليد وسائل جديدة لنمو الإيرادات، وأن الحقيقة التي ستواجهها تتمثل في معدلات نمو أضعف للأرباح مقارنة مع سنوات السابقة في ضوء تراجع أسعار الفائدة العالمية الأوسع نطاقاً، وهو وضع سيئ من شأنه الضغط على المصدر الرئيسي لربحية المؤسسات المصرفية NIMs.

## نقل الأرباح

ويقول داماك إن انخفاض

قالت مجلة ميد إن البنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - مينا - واجهت ظروفاً وتحديات أكثر تشدداً بوجه عام، فيما يتعلق بتوليد الوسائل الجديدة التي تعزز نمو الإيرادات، وأنها أصبحت تعلق آمالاً على أن يحمل عام 2020 في جعبته مقومات الاستقرار بدلاً من فرض النمو الهائل في الميزانية أو بيان الأرباح والخسائر.

وأضاف أن بعض البنوك سيكون محفوظاً لو تمكن من تحقيق ذلك، فقد عانت البنوك اللبنانية على سبيل المثال من تداعيات التهاافت الحاد على سحب الودائع في 2019 ثم أجبرت على فرض قيود على رأس المال، ما يحتمل معه أن تشهد هذه البنوك العام المقبل أزمة أكثر حدة من الأزمة السابقة.

وكان لبنان والعراق هما الضحيتان الرئيسيتان للاضطرابات الداخلية في أواخر 2019، وسيشكل ذلك ضغوطاً إضافية على البنوك المقرضة في هذين البلدين. ومع ذلك، قد يكون هذا الافتراض هو الاستثناء وليس القاعدة. ويقول مدير عام المؤسسات المالية في منطقة مينا بوكالة ستاندر أند بورز للتصنيف الائتماني محمد داماك «إذا نظرت إلى توزيع التصنيفات المصرفية لدينا في المنطقة، فإن 88٪ منها مستقرة وتعتبر عن وجهة نظرنا فيما يتعلق بالائتمان في المنطقة، والأمم الوحيد الذي يمكن أن يغير وجهة نظرنا في التصنيف هو أي تحلي وزيادة المخاطر الجيوسياسية أو انخفاض